

رئاسة المجلس الوزاري

---

هيئة المستشارين

---

قضية السودان

---

## قضية السودان

رأينا أن نبحث قضية السودان بحثنا موضوعيا مجردا عن  
الاعتبارات الذاتية ، مستثنين في البحث إلى أصح القواعد  
القانونية .

واستعرضنا ، في الصلات التي تربط مصر بالسودان ،  
المراحل المتعاقبة التي مرت بها هذه الصلات منذ عهد محمد علي  
إلى اليوم ، وذلك من الناحية القانونية ، فكانت هذه المراحل  
كما يأتي :

( ١ ) السودان من عهد محمد علي إلى ثورة المهدي .

( ٢ ) ثورة المهدي وإخلاء السودان .

( ٣ ) استرداد السودان واتفاقينا سنة ١٨٩٩

(٤) السودان منذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ إلى معاهدة

سنة ١٩٣٦

(٥) السودان ومعاهدة سنة ١٩٣٦

١ - السودان من عهد محمد علي

إلى ثورة المهدي

تمهيد تاريخي :

ارتبط تاريخ السودان بتاريخ مصر منذ القديم . ففي عهد  
الفراعنة ( امنحوتب وتحتمس ورسيس الثاني ) كانت النوبة  
تابعة لمصر ، وبنيت الهياكل في هذه البلاد ، واستغلت مناجم  
الصحراء الشرقية .

وفي عهد البطالسة والرومان انتشرت التجارة المصرية  
في البحر الأحمر ، وتوغل الرومان داخل السودان .

وغزت العرب النوبة في سنة ٦٥١ ميلادية ، ثم صالحوها  
على دفع الجزية ، واستمر الصلح نحو ستمائة من الأعوام .

وفي عهد المماليك استولى الظاهر بيبرس على بلاد النوبة ،  
وتغلغت العرب في السودان .

وعند فتح الأتراك لمصر سنة ١٥١٧ ميلادية ، احتلوا  
دنقلة وسواكن ومصوع ، فصارت هذه الأقاليم منذ ذلك  
الوقت تابعة لتركيا ، وبقي الأمر على هذا النحو إلى أن استولى  
محمد علي على مصر .

وبدأ محمد علي فتح السودان في سنة ١٨٢٠ حتى يعيد وحدة  
وادي النيل ، فعهد إلى ابنه اسماعيل بفتح دنقلة وسنار ، وعهد  
إلى قائده محمد بك الدفتردار بفتح كردفان ودارفور ، فتم فتح كل  
هذه الأراضي من سنة ١٨٢٠ ، إلى سنة ١٨٢٢ ، ثم استولت  
الجيش المصرية على كسلا في سنة ١٨٤٠ ، واعترف الباب  
العالي بهذه الفتوحات في فرمان سنة ١٨٤١ ، وعهد إلى محمد علي  
بإدارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار ، ثم منحه امتيازاً  
للانتفاع بميناءى سواكن ومصوع .

وواصل الخديوى اسماعيل الفتح الى خط الاستواء ، فكان  
امبراطورية مصرية تمتد حدودها الى أعلى النيل .

وبقيت هذه الإمبراطورية قائمة حتى نشبت ثورة المهدي ،  
فاضطرت مصر الى إخلاء الأراضي الداخلية للسودان .

الوضع القانوني للسودان في ذلك العهد :

أهم الوثائق التي يرجع إليها في تكيف هذا الوضع هي فرمانات التولية التي كانت تصدر من الباب العالي الى ولاية وخديوى مصر ، وهي وثائق ذات صفة دولية ، ثم الأوامر العالية الصادرة لحكمدارى السودان وهي وثائق إدارية ، ثم النظام النيابى الذى كان قائماً في مصر قبل ثورة المهدي وهو مدون في وثائق دستورية .

١ - الفرمانات : أول فرمان ذكره في هذا الصدد هو الفرمان السلطاني رقم ١٣٣ فبراير سنة ١٨٤١ وقد صدر لمحمد علي ونصه ما يأتي : "لوزيرى محمد علي باشا والى مصر المعهودة اليه مجددا ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار . إن سدتنا الملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة . وقد قلدتم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث . فبقوة الاختيار والحكمة التي امتزمت بهما تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين ، وترسلون في كل سنة قائمة الى بابنا العالى حاوية

بيان الإيرادات السنوية جميعها ...” ( قاموس الإدارة والقضاء ؛ ص ٦٧٢ ) .

ويتضح من نصوص هذا فرمان أن محمد علي كانت له ولاية مصر وولاية مديريات السودان ، الأولى وراثية والأخرى غير وراثية . فصر والسودان كانا إذ ذاك قطرين مميزين أحدهما عن الآخر ، ولكن مجعتهما سيادة واحدة هي سيادة الباب العالي ، وولاية واحدة هي ولاية محمد علي .

ثم إن السودان اندمج في مصر بعد ذلك ، وصار البلدان بلدا واحدا ينتقل بطريق التوارث من الخديوى اسماعيل إلى أكبر أولاده وهكذا ، يقطع في ذلك ” فرمان لسمو اسماعيل باشا “ مؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وقد جاء فيه ما يأتى :

” حيث إن مصر هي مقاطعة من مقاطعات مملكتى الأكثر أهمية ، وحيث إنك ما برحت تبرهن حتى الآن على أمانتك وخلوصك نحو ذاتى المملوكية ، ولما كان من مرادى أن أظهر لك بنوع سنى ساطع عظيم ثقى التامة بك ، قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الخ “ ( قاموس الإدارة والقضاء ؛ ص ٦٧٩ ) .

وفي الوقت الذي اندمج فيه السودان في مصر حرمت الفرمانات على الخديويين أن يتنازلوا عن أى امتياز أعطى لهم ، أو يتركوا أى أرض من الأراضى التى تولوا عليها ، أو يعقدوا بشأن ذلك كله أية معاهدة سياسية والا وقعت باطلة . يدل على ذلك الفرمان المرسل للخديوى اسماعيل فى سنة ١٨٦٧ ( ٤ ص ٦٨١ ) والفرمان الصادر للخديو توفيق فى سنة ١٢٩٦ هجرية ( ٤ ص ٦٨٩ ) والفرمان الصادر للخديو عباس فى سنة ١٨٩٢ ( ٤ ص ٦٩٥ ) .

وقد جاء فى الفرمان الأول الصادر للخديو اسماعيل ما يأتى :  
” على أنه مرنخص لخديو مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا الأجانب الترنسيت وإدارة البوستة ( البريد ) ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية وإذا لم تكن العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها ، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن . . . الخ “ .

وجاء فى الفرمان الثانى الصادر للخديو توفيق ما يأتى :  
” . . . . . وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المنضمة إليها

المعطاة الى ادارة مصر . . . . . وحيث إن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العليا الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقا “ .

وأكد الفرمان الثالث الصادر للخديو عباس أن ليس للخديو أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، وهى الامتيازات التي تملكها السلطنة السيدة ، ولا أن يتنازل عن جزء من الأقاليم .

## ٢ - الأوامر العالية الصادرة لحكمدارى السودان :

أما كيف كان السودان يدار بعد اندماجه فى مصر على النحو المتقدم ، فالظاهر من الأوامر العالية التى كانت تصدر لحكمدارى السودان أن إدارة هذه البلاد كانت إدارة مركزية مندمجة فى الإدارة المصرية . وكانت مديريات السودان تتكفل كلها فى وحدة إدارية يتولاها حاكم عام يرجع فى الشؤون المختلفة إلى الجهات المركزية فى القاهرة ، شأنه فى ذلك شأن حاكم أى إقليم آخر فى مصر . فما كان من شؤون المال والميزانية رجع فيه إلى وزارة المالية ، وما كان من شؤون الأمن رجع فيه إلى وزارة الداخلية ، وما كان من شؤون القضاء رجع

فيه إلى وزارة الحفانية ، وما كان من شؤون الجيش والدفاع رجع فيه إلى وزارة الحربية ، وهكذا . يدل على ذلك الأمر العالى الصادر للحكمدار السودان فى سنة ١٨٨٠ ، وقد جاء فيه ما يأتى : ” . . . . . إنما نرى من اللزوم استجلاب دقة نظركم إلى بعض مواد مهمة وهى الآتى ذكرها :

( أولا ) مالية السودان ، وكما لا يخفى أن لفظة المالية تشتمل كل ما يلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوائد . . . . . وكذا تقدير ما يلزم من المصاريف . . . . . وعلى هذا فأول واجب عليكم هو تنظيم ميزانية مستوفية عن كافة إيرادات ومصروفات الحكمدارية . . . . . فينبغى أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية الى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا وأن تقدموا الى النظارة المشار إليها فى كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات الحكمدارية بالبيان الكافى ؛ وذلك كما الجارى بكافة مصالح الحكومة . وبما أن كافة ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو الى نظارة المالية فجميع ما يقتضيه الحال من المخبرات والاستدانات فى هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة المشار إليها .

ثانيا ) الإدارة الملكية ، يلزم تنظيمها وإجرائها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد ، وما يختص بهذا القسم من المخبرات ،

وما يترامى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل الحكمدارية ، وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية ما من شأنه استحصال أوامر عن جميع ما ذكر من هذه الأنواع ، فينبغى أن تكون المخابرة مع نظارة الداخلية . . . . . وأما ما يتعلق بالأمر القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية تجرونها مع قواعد المتبعة والحالة ، إنما ما يختص بهذا القسم من المخبرات أو ما ترون لزوم اجرائه من الإصلاحات ، يجب أولا المخابرة عنه مع نظارة الختمانية . . .

(ثالثا) القسم العسكرى . . . وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخبرات والاستعدادات هو خاص بنظارة الجهادية . . .

(قاموس الادارة والقضاء ٣ ص ١٠٨ - ص ١٠٩) .

ويلاحظ أنه صدر أمر عال في سنة ١٨٨٢ بإنشاء نظارة باسم "نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها يكون مركزها القاهرة" وقد عين على أثر إنشاء هذه النظارة عبد القادر حلى باشا حكامدارا العموم السودان وناظرا على الأقاليم السودانية وملحقاتها .

وبقى عبد القادر باشا في القاهرة ، ولما انتقل للخرطوم في مايو سنة ١٨٨٢ عينت الحكومة على بك الروبى وكيلا لنظارة السودان . ثم ألغيت هذه النظارة بأمر عال في سنة ١٨٨٣ ، وحل محلها إدارة خاصة بأشغال السودان وملحقاته في رئاسة

مجلس النظار ، ثم انتقلت تبعية هذه الإدارة إلى وزارة الخربية بأمر عال في سنة ١٨٨٤ . والمعنى الذي يستفاد من كل ذلك هو الرغبة في تنظيم اتصال الأقاليم السودانية بالحكومة المركزية ، وجعل هذا الاتصال يتركز في جهة واحدة ، وهذا هو الذي يقوله الأمر العالى الذى صدر بإنشاء نظارة الأقاليم السودانية وملاحقاتها ، فقد جاء فيه ما يأتى : "مراعاة لاستكمال شرائط الانتظام فى إدارة عموم السودان ، وتمكين الضبط والربط ، واستدعاء ذلك جعلها إدارة واحدة لتأمين ارتباطها بمركز حكومتنا" . وقد يكون المقصود من إنشاء هذه النظارة رفع درجة حكامار عام السودان إلى درجة ناظر ، يفهم ذلك من تعيين عبد القادر حلى باشا حكامارا وناظرا فى الوقت ذاته ، ولما انتقل إلى الخرطوم لم يعين أحد ناظرا مكاته ، بل عين له وكيل يقيم فى القاهرة ليكون واسطة الاتصال بين الإدارة المحلية فى السودان والإدارة المركزية فى القاهرة . ومهما يكن من أمر فإن إدارة السودان بقيت مع هذا التنظيم إدارة مركزية مندسجة فى الإدارة المصرية .

٣ - النظام النيابى - أما من الناحية الدستورية ، فيظهر بجلاء من الدستور الذى وضع لمصر وأنشأ "مجلس النواب" فى سنة ١٨٨٢ ، ومن قانون الانتخاب الذى وضع مع هذا الدستور ، أن السودان اعتبر جزءا من مصر ، يرسل نوابه

الى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الأقاليم الأخرى . وكان مجموع عدد النواب فى هذا المجلس ١٢٥ نائبا ، منهم ١٢ نائبا لمحافظة السودان ومديرياتها . ولكن الثورة العربية لم تمهل هذا المجلس حتى يتكامل انتخاب أعضائه ( انظر تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ص ٢٢٣ ) . وقبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذى أُنشئ فى أوائل عهد الخديو اسماعيل مشروع لأئحة أساسية لمجلس نواب مصرى فى ٨ يونيه سنة ١٨٧٩ ، ومشروع قانون انتخاب فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٩ وقد جاء فى مشروع قانون الانتخاب فى المادة ٣٥ ما يأتى :

” مجلس النواب يتركب من مائة وعشرين عضوا ينتخبون بالوجه الآتى :

١٢ من مدينة مصر ، ٦ من مدينة اسكندرية ، ١ من مدينة رشيد ، ٢ من مدينة دمياط ، ١ من مدينة بورسعيد والعريش والاسماعيلية ، ١ من مدينة السويس ، ٧ من مديرية البحيرة ، ٣ من مديرية الجيزة ، ٣ من مديرية القليوبية ، ٦ من مديرية الشرقية ، ٨ من مديرية المنوفية ، ١٢ من مديرية الغربية ، ٨ من مديرية الدقهلية ، ٤ من مديرية بنى سويف ، ٣ من مديرية الفيوم ، ٦ من مديرية المنيا ، ٨ من مديرية أسيوط ، ٧ من مديرية جرجا ، ٤ من مديرية قنا ، ٣ من مديرية اسنا ، ٢ من مديرية الخرطوم ، ١ من مديرية بربر ، ١ من مديرية دنقلة ، ٢ من مديرية

التاكا ، ١ من مديرية سنار وفيزوفلي ، ٢ من مديرية كردفان  
١ من مديرية فشودة وخط الاستواء وشكا وبحر الغزال ،  
٣ من مديريات الفاشر وداره وكيكابية بدارفور ، ١ من محافظة  
سواكن ، ١ من محافظة مصوع ، ١ من مديرية هرر ومحافظة  
بربرة وزيلع“ ( انظر تاريخ الحياة النيابية في مصر ص  
١٤٥ ) ويتضح من هذا النص أن مجموع عدد النواب  
في مشروع قانون الانتخاب المشار إليه كان ١٢٠ نائبا منهم  
١٦ نائبا عن السودان ، وأن مديريات السودان ومحافظاته  
كانت توضع إلى جانب مديريات مصر ومحافظاتها باعتبار أن  
كل ذلك بلد واحد من الناحية الدستورية .

ويخلص من كل ما تقدم النتائج الآتية :

(١) منذ عهد الخديو اسماعيل اندمج السودان في مصر  
واعتبر جزءا منها ، وذلك من الناحية الدولية والناحية الإدارية  
والناحية الدستورية .

(٢) كانت السيادة العثمانية تنبسط على مصر والسودان  
باعتبارهما بلدا واحدا على النحو المشار إليه .

(٣) كان الخديو منوعا بالقرمانات من أن يعقد في شأن  
مصر والسودان أية معاهدة سياسية ، أو أن يتنازل عن أي  
امتياز ، أو أن يترك أي إقليم من أقاليم هذه البلاد .

## ٢ - ثورة المهدي وإخلاء السودان

ثار المهدي في السودان ، واحتلت جيوشه الخرطوم في سنة ١٨٨٥ . فقرضت الحكومة البريطانية على مصر إخلاء السودان ، وقال السير أفلين بارنج (الورد كرومر) في مذكرة له إن الوزير الذي لا يرتاح الى هذا القرار عليه أن ينسحب . فناقش مجلس الوزراء هذه المذكرة ، ورفض شريف باشا إخلاء السودان ، وقدم استقالة مسببة جاء فيها ما يأتي : " أن الحكومة البريطانية تطالب منا ترك السودان ، وليس من حقنا أن نوافق على ذلك ، لأن هذه الأقاليم التابعة للباب العالي قد عهد اليها بإدارتها . وإذا ارتأت حكومة إنجلترا أن مصر يجب عليها أن تتبع مشورة إنجلترا ولا تعارضها فهذا يخالف أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ والقاضي بأن يحكم الخديو بواسطة وزرائه ومعهم ، ولذا نقدم استقالتنا اذ منعنا من حكم البلاد طبقا للدستور " .

وعلى أثر استقالة شريف باشا عرضت الوزارة على رياض باشا فرفضها . وقبلها نوبار وقرر إخلاء السودان . وعهدت الحكومة البريطانية إلى غوردون بأن يعمل على إخلاء السودان من الجيوش والموظفين ، وقد انحصرت مهمته في إخلاء السودان وفي تكوين حكومة قوية تعيد النظام في هذا الإقليم .

وقد جاء في فرمان الصادر له ما يأتي : ” ينبغي بعد تسوية مسألة الإخلاء اتخاذ الترتيبات الضرورية لقيام حكومة قوية في هذه المديرية تحقّق المحافظة على النظام ، وتحمي عامة الشعب من النجبات التي قد تنتج من بقاء البلاد بلا رئيس “. وقد ذكر غوردون في خطاب أرسله إلى السير أفلين بارنج في ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ بأن مهمته ينبغي أن تكون إخلاء السودان لا تركه ، وإلا نتج عن ذلك أن تصبح البلاد في حالة فوضى .

وقد تمت تركيا احتجاجا للدول على ترك السودان باعتباره إخلالا بحقوق السيادة العثمانية وبحقوق الخديو الناتجة عن فرمان سنة ١٨٤١ ، كما أنه ضار بالمصالح التجارية .

ويستخلص مما تقدم أن الحكومة المصرية لم تتخل عن السودان ، بل اقتصرت على إخلاء المناطق الداخلية فيه من الجيوش والموظفين لحقن دمائهم . ولم يكن في نيتها وقت أن أمرت بهذا الإخلاء أن تترك السودان أو أن تنازل عنه . فوهي إذا كانت قد أحلت السودان ، فانها لم تتخل عنه . يدل على ذلك ما يأتي :

(١) المنشور الذي أذاعه الخديو على أهالي السودان ، يخبرهم فيه أنه عزم على غردون بتأليف حكومة قوية تعمل على توطيد النظام .

(٢) سلطة الخديو المقيدة ، فإنه كان طبقا للفرمانات لا يستطيع التنازل عن السودان ولا تركه ، وقد احتج الباب العالي فعلا على هذا الإخلاء . فالخديو حتى لو كان قد أراد التعضلي عن السودان ، فإنه كان لا يملك ذلك . والمعاهدة التي وقعها السير درامون ولف مع الباب العالي في الآستانة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ لم تنص على التعضلي عن السودان ، بل هي على العكس من ذلك قد نصت على تهيئة السودان بالوسائل المناسبة ( م ٢ ) ، وعلى أن تجهيزات الخديو الدولية لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التي منحها له الفرمانات السلطانية ( م ٥ )

(٣) على أن الحكومة المصرية لم تخل من السودان إلا المناطق الداخلية وبقية الموانئ تحت الإدارة المصرية . وما أخلته من المناطق الداخلية لم يكن بطوعها ، إذ فرض عليها فرضا ، وقد رأينا كيف امتثال شريف باشا لهذا السبب .

(٤) اعتراف الحكومة البريطانية طول المدة التي بقى فيها السودان خاليا من الجيوش المصرية بحقوق مصر ، فقد عقدت اتفاقا مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ ، ومع إيطاليا في سنة ١٨٩١ ، ومع الكونغو الحرة في سنة ١٨٩٤ ، وأجازت في سنة الاتفاقات أن تحتل هذه الدول بعض مناطق السودان ، ولكنها اشترطت أن كل احتلال من هذا القبيل لا يمس

حقوق الحكومة المصرية على هذه الأقاليم ، وتبقى هذه الحقوق معلقة إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استرداد المناطق المذكورة . ومما يؤيد ذلك أيضا حادثة فاشودة المعروفة ، فقد احتل الفرنسيون فاشودة تحت قيادة الكابتن مارشان ، فذهب إليه كتشنر ، وبعد محادثة لم يرض مارشان أن يترك فاشودة إلا بعد أن رفع كتشنر عليها العلم المصرى وحده ، وهذا اعتراف صريح من إنجلترا بأن السودان كان وظل أرضا مصرية .

يتبين إذن من كل هذا أن السودان ، منذ إخلائه إلى أن استرد ، لم ينقطع عن أن يكون من الناحية القانونية جزءا من مصر ، ولم يتغير وضعه القانونى بعد ثورة المهدي والإخلاء عما كان قبل ذلك .

### ٣ - استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩

كيف استرد السودان - ملحة تاريخية :

بعد أن أخلى السودان بدأت الدول الأجنبية تتطلع إليه وتمتد له الشباك . فحشيت إنجلترا عواقب ذلك ، واعتزمت على أن تترك الحكومة المصرية تسترده حتى تدرأ عنه مطامع الدول ، وفي سنة ١٨٩٦ اتفق سردار الجيش المصرى مع اللورد كرومر

على أن تعد حملة لاسترداد السودان . فأعدت حملة قوامها  
١٦٦٨٢ جنديا مصريا ، وانضم إليها أورطة بريطانية واحدة  
لا يتجاوز عددها ٨٠٠ جندي اشتركت في معركة واحدة هي  
معركة الحفير . أما الجنود المصريون فقد اشتركوا في جميع  
معارك الحملة إلى أن تم فتح دنقلا في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ .  
وقد امتدح كتشنر الجيش المصري في تقرير له رفعه إلى سمو  
الخدوي ، ونوه اللورد كرومر بهذا النصر في تقريره السنوي  
عام ١٨٩٧

وتتابعت انتصارات الجيوش المصرية ، فبعد الانتصار  
في معركة دنقلا انتصرت في معركة العظيرة في أبريل سنة ١٨٩٧  
وعدد الجيوش المصرية أكثر من ١٨٠٠٠٠ ومعها اواء انجليزى  
واحد أى نحو ١٥٠٠ جندي . ثم في معركة أم درمان  
في سنة ١٨٩٨ وقد بلغ عدد الجيوش المصرية ٢٢٠٠٠٠  
جندي أما الجنود البريطانية فقد بلغ عددهم ٤٠٠٠ ، وكانت  
معركة الخديد آخر سلسلة المعارك السودانية ، وفيها قتل  
الخليفة التعايشي .

وقد بلغ مجموع تكاليف الحملة ٤,٣٥٤,٣٥٤ جنيها مصريا  
تمتتها الخزانة المصرية .

الظروف التي كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السودان بقي مدة إخلاله من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٨ جزءا لا يتفصل عن مصر من الناحية القانونية . وباسترداده رجع جزءا لا يتفصل عن مصر من الناحيتين القانونية والفعالية .

وبالرغم من ذلك حرصت الحكومة البريطانية عقب استرداد السودان أن تعقد مع مصر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، ويلاحظ أن الظروف التي كانت قائمة وقت فرض هاتين الاتفاقيتين على مصر هي ما يأتي :

( ١ ) لم تكن مصر تملك أن تعقد معاهدات سياسية كما تقدم القول .

( ٢ ) كانت السيادة العثمانية منبسطة على السودان ( إذ لم تنازل عنها تركيا إلا ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفي معاهدة لوزان سنة ١٩٢٢ ) فلم يكن ممكنا أن تتعاقد مصر مع إنجلترا في اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ على السيادة .

( ٣ ) لم تكن مصر تملك كذلك التعاقد على حقها القانوني في إدارة السودان ، وهو الحق الممنوح لها بمقتضى القرارات العثمانية ، إذ أن هذا الحق هو امتياز لا تستطيع مصر التنازل عنه كما قلنا .

( ٤ ) ولكن انجلترا كانت تدير شؤون مصر إدارة فعلية ، وإن كانت إدارة لا سند لها من القانون . ولما كانت مصر لها حق إدارة السودان باعتبارها جزءا منها ، فقد كان من الطبيعي أن من يدير مصر يدير السودان تبعاً لها . وتكون اتفاقية سنة ١٨٩٩ هي النتيجة الطبيعية من الوضع الذي كان قائماً وقت ذلك ، فهي وليدة ظروف وملابسات خاصة قامت بقيامها ، ويجب أن تنتهي بانتهائها .

لم يكن الغرض إذن من اتفاقتي سنة ١٨٩٩ أن تشترك إنجلترا في السيادة على السودان لأن السيادة كانت لتركيا ليس لها فيها شريك ، ولا أن تشترك في حق الإدارة القانوني لأن هذا حق كانت مصر لا تستطيع أن تنزل عنه ولا أن تشرك أحداً فيه . وإنما كان الغرض أن تشترك إنجلترا في الإدارة الفعلية ، لأنها كانت تزعم لنفسها حق إدارة مصر ، فهي تمد زعمها إلى السودان الذي هو جزء من مصر . وهذا ما يذكره المأورد كرومر نفسه في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٠ فهو يوافق أعضاء مجلس شورى القوانين على أن "السودان جزء لا يتصل عن مصر" وليس للإنجليز فيه إلا الاشتراك في الإدارة طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وهي اتفاقية ليس من شأنها المساس بحقوق مصر الشرعية . وهذا ما يقوله بالحرف الواحد : "أرى فيما تقدم به المجلس التشريعي على ميزانية السنة الجارية

من الملاحظات أنه قد قيل إن المجلس يوافق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعتبر هذه البلاد جزءا لا ينفصل عن مصر . وهذا نظر صحيح في جوهره . والنظام السياسي لإدارة السودان على كل حال يقرره الاتفاق الذي تم ما بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء المجلس التشريعي لا يقفون وقفا تاما على الغرض المقصود من هذا الاتفاق ، فإنى أتتهز هذه الفرصة لأبين أن هذا الاتفاق لم يوضع لأية رغبة أو بأية نية في الانتقاص من حقوق مصر الشرعية ، والأغراض الأساسية التي توخاها واضعوه هي أولا أن يكفل لسكان السودان ادارة حسنة ، وأن يجنب ثانيا في هذه البلاد التعقيدات الخاصة التي أتى إليها في مصر نظام الامتيازات الدولي .

“ I observe, in the remarks of the Legislative Council on the Estimates of the current year, that it is stated that the Council approves of the proposed expenditure on the Sudan, as they consider that the country forms an integral part of Egypt .

That view is substantially correct. The political regime in the Sudan is, however, governed by the convention between Great Britain and Egypt, signed on January 19, 1899. As it is possible that some members of the Legislative Council may not be fully acquainted with the purpose of that instrument, I take this opportunity of explaining that it was not framed with any wish or intention to curtail

the legitimate rights of Egypt. The main objects of its authors were : first, to insure good government to the people of the Sudan ; and, secondly, to avert from the country the special complications to which an international regime has given rise in Egypt". (Cromer's Report on Conditions in Egypt in 1900).

### نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

وحتى يتمكن من تكييف اتفاقية سنة ١٨٩٩ من الناحية القانونية ، نورد أولا نصوص هذه الاتفاقية :

" حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار متاحها بالوسائل الحربية والمساية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي السيد بوى — وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المنتهجة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المنتهجة — وحيث إنه من المقتضى الصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المتربة على ما لها من حق المنع ، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل — وحيث إنه ترأى من جملة وجوه

أصوبية إلحاق وادى حافنا وسواكن إداريا بالأقاليم المنتجة  
الجاورة لها . فلذلك قد حمار الاتفاق والإقرار فيما بين الترفعين  
على هذا بما لحا من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي  
وهو :

( ١ ) تطلق اذنة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي  
الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض  
وهي :

أولا - الأراضي التي لم تظلمها قط الجنود المصرية منذ  
سنة ١٨٨٢

ثانيا - الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية  
قبل ثورة السودانين الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحها  
الان حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثا - الأراضي التي قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان  
المذكورتان من الان فصاعدا .

( ٢ ) يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر  
والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل  
فيها إلا العلم المصري فقط .

( ٣ ) تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان  
إلى موظف واحد يلقب " حاكم عموم السودان " . ويكون

تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طاب حكومة جلالة الملكة .  
ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة  
البريطانية .

( ٤ ) القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة  
القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة  
السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية  
أيلوتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت  
إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر  
واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على  
جزء معلوم منه . ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير  
أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة  
وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها  
من هذا القبيل إلى وابل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية  
بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديو .

( ٥ ) لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من  
القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات المصرية التى تصدر من  
الآن فصاعدا إلا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام  
بالكيفية السالف بيانها .

( ٦ ) المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المناجزة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كأن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

( ٧ ) لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان . ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية . إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان من أرض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها سقيمة على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقررهوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر فى المنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

( ٨ ) فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

( ٩ ) يعتبر السودان بأجمعه ما عدا سواكن تحت الأحكام العرفية ، ويبقى كذلك إلى أن ينقرر خلاف ذلك بمشور من الحاكم العام .

( ١٠ ) لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

( ١١ ) ممنوع منعا مطلقا إيصال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

( ١٢ ) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل الأبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والدخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

التكليف القانوني لاتفاقية سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السيادة العثمانية لم تزل باخلاء السودان ، بل بقيت هذه السيادة مبسوطة قانونا طول مدة الإخلاء ، ثم بقيت مبسوطة بعد استرداد السودان إلى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذى حدته معاهدة لوزان لتنازل تركيا عن هذه السيادة .

فالحكومة البريطانية عند استرداد السودان كانت لا تستطيع أن تثبت لنفسها حق السيادة عليه أو أن تشترك في هذا الحق إلا بأحد أمرين : ( ١ ) إما بأن تتعاقد مع الدولة العثمانية تعاقدًا ينقل لها حق السيادة أو يشركها فيه ، أو ( ٢ ) بأن تعلن ضم السودان إلى امبراطوريتها وتعترف لها الدول بذلك .

وهي لم تتعاقد مع الدولة العثمانية ، بل إن هذه الدولة احتجت على اتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها كما احتجت على إخلاء السودان .

كما أنها لم ترد أن تضم السودان إلى امبراطوريتها . ولا يرجع ذلك إلى عفة السياسة البريطانية ، بل يرجع إلى اعتبارات قانونية واعتبارات سياسية .

أما الاعتبارات القانونية فتناخص في أن الضم فيه تجاهل غير مستساغ للسيادة العثمانية ، وفيه غمط شديد لحقوق مصر وهي التي دفعت تكاليف الحملة لاسترداد السودان من دم ومال . وقد جهزت الحملة رسميًا باسم الخديو وحده .

وأما الاعتبارات السياسية - وهي الأقوى - فترجع إلى أن إنجلترا لو كانت قد أعلنت ضم السودان ، لتألبت عليها

الدول ورفضت الاعتراف لها بذلك ، فان إخلاء السودان كان ماثرا لمطامع هذه الدول كما قدمنا ، حتى اضطرت إنجلترا إلى استرضائها باتفاقات عقدتها مع ألمانيا وإيطاليا والكونغو الحرة ، ثم رأت أن الضرورة تقضى عليها بترك مصر تسترد السودان حتى تنقطع هذه المطامع ، وقد اضطرت فعلا إلى رفع العلم المصرى وحده على فاشودة حتى ترد عنها الفرنسيين كما قدمنا . فضم السودان إلى ممتلكات إنجلترا يقيم نائرة الدول الأوروبية ، وهذا ما لم تكن إنجلترا مستعدة لمواجهة ، فأثرت أن تعدل عن هذا الطريق .

هذا التحليل لا نبتدعه ، بل هو مستخلص مما يقوله اللورد كرومر نفسه في كتابه مصر الحديثة ، ننقله فيما يأتى : ” . . . كان يوجد ما يبرر إلى حد ما أن تضم إنجلترا الأقاليم التي استردت . ولكن كانت هناك اعتبارات هامة تثنى عن اتباع هذه الخطة . أذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن إنجلترا كان لها دون شك المقام الأول في الشركة الانجليزية المصرية ، فإن مصر في الوقت ذاته قد قامت في هذا العمل المشترك بدور ، وإن يكن دور المساعدا ، إلا أنه كان دورا نافعا جدا ومشرفا للغاية . فتجاهل حتى مصر في تقرير المستقبل السياسى للسودان كان يعتبر إلى حد بعيد عملا غير عادل . وأذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديو

مصر ، فاذا اتخذ عقب انتهاء الحملة مباشرة عمل حاسم باسم الحكومة البريطانية وحدها ، كان في اتخاذ هذه الخطة انحراف مفاجئ منتقد عن السياسة التي اتبعت حتى تلك الساعة . وأذكر ثالثا — وهذا اعتبار كان في ذاته حاسما — أنه لم يكن في مصلحة بريطانيا العظمى أن تزيد في تبعاتها — وهي تبعات عالمية — بأن تأخذ على عاتقها أن تحكم مباشرة إقايما أفريقيا شاسعا آخر . هذه الاعتبارات وغيرها مما لا حاجة إلى ذكره أدت إلى وجوب اعتبار السودان أرضا عثمانية ، وإلى ما يترتب على ذلك من وجوب أن يديره الخديو تابع السلطان وفقا لنصوص الفرمانات الشاهانية “ .

“ . . . . the annexation of the reconquered territories by England would have been partially justifiable. There were, however, some weighty arguments against the adoption of this course. In the first place, although in the Anglo-Egyptian partnership England was unquestionably the senior partner, at the same time, Egypt had played a very useful and honourable, albeit auxiliary, part in the joint undertaking. It would have been very unjust to ignore Egyptian claims in deciding on the future political status of the Sudan. In the second place, the campaign had throughout been carried on in the name of the Khedive. If, immediately on its conclusion, decisive action had been taken in the name of the British Government alone, the adoption of such a course would have involved a brusque and objectionable departure from the policy heretofore pursued. In the third place—and this consideration would,

by itself, have been conclusive—it was not in the interests of Great Britain to add to its responsibilities, which were already world-wide, by assuming the direct government of another huge African territory. These and other considerations, on which it is unnecessary to dwell, pointed to the conclusion that the Sudan should be regarded as Ottoman territory, and that, therefore, it should be governed in accordance with the terms of the Imperial Firman by the Sultan's feudatory, the Khedive.” (Lord Cromer (Modern Egypt II p. 113).

كانت هذه هي النتيجة المنطقية المحتملة ، فان إنجلترا إذا كانت لم تضم السودان إلى ممتلكاتها ولم تتعاقد مع الدولة العثمانية على أن تنقل إليها حقوق السيادة ، لم يبق أمامها إلا أن تعتبر السودان باقيا تحت السيادة العثمانية هو ومصر معا ، ويعود السودان بالنسبة إلى مصر كما كان قبل ثورة المؤدي .

ولكن إنجلترا أبت أن تسلم به هذه النتيجة المنطقية ، وهي وحدها التي تستقيم في نظر القانون الدولي . فعملت إلى عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع مصر ، وأرادت بذلك أن تفرد السودان بإدارة خاصة تشترك هي فيها وتعمل على أن يكون لها نصيب الأسد . وقد ذكرت أنها إنما تريد بذلك أن تفك عن السودان اغلال الامتيازات الأجنبية ( أنظر ما يقوله اللورد كرومر في هذا الصدد في كتابه مصر الحديثة جزء ٢ ص ١١٤ ) .

وقد كان اللورد كرومر يحاول المستحيل ، فهو لا يستطيع أن يتكلم عن حق الفتح باعتباره سببا لكسب السيادة ، ولا يستطيع أن يرفع العلم الانجليزي إلى جانب العلم المصري رمزا لهذه السيادة ، ولا يستطيع أن يأنى الامتيازات الأجنبية ، لا يستطيع أن يفعل شيئا من ذلك دون أن يعلن ضم السودان إلى الامبراطورية البريطانية ، أو على الأقل دون أن يشارك الدولة العلية في سيادتها على السودان . ولكنه لم يفعل هذا ولا ذلك . فانجلترا لا تصبح شريكة في السيادة على السودان ، وإذا تكلمت عن حق الفتح فذلك لكي تنصير على الاشتراك في وضع نظام إداري وقانوني للسودان كما تقول الاتفاقية نفسها ، وإذا رفعت علمها إلى العلم المصري فإن هذا لا يمكن أن يكون رمزا للسيادة ، وإذا ألغت الامتيازات الأجنبية فإن هذا لا يكون إلا إلغاء عرفيا قوته تنحصر في تسليم الدول به . وعلى هذا الوجه ينبغي أن تفسر اتفاقية سنة ١٨٩٩ في نصوصها التي تتعلق بحق الفتح و برفع العلم الانجليزي وبإلغاء الامتيازات الأجنبية .

بقيت النصوص الخاصة بإدارة السودان . وهذه نصوص يجب أن تفسر كما قلنا على أنها نصوص تشرك انجلترا ، لا في الحق القانوني في إدارة السودان وهذا حق خالص لمصر لا تستطيع أن تشرك أحدا فيه ، بل في الإدارة الفعلية للسودان ما دامت انجلترا تدير مصر نفسها إدارة فعلية .

فاتفاقية سنة ١٨٩٩ تقيم نظاما إداريا موقوتا يمكن أن يسمى (Modus Vivendi) وقد دعت إليه ظروف خاصة ، ولا شك في أنه يزول بزوال هذه الظروف .

ولم يخف الأورد كرومر ما في هذه الاتفاقية من شذوذة ، وصرح بأنها تقيم نظاما لم يعرف من قبل في القانون الدولي ، فقال ما يأتي : " لقد كان ضروريا إذن أن يخترع نظام يكون السودان بمقتضاه ، في وقت واحد ، مصرية إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة ، وبريطانيا إلى حد يكفي لتجنيب البلاد في إدارتها من أن يعطها نظام الامتيازات الدولي الذي تغفل بالضرورة في حياة مصر السياسية . وكان من الواضح أن هذين الاعتبارين المتعارضين لا يستطيع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام مافق من الحكم لم يعرفه القانون الدولي من قبل " .

" It was, therefore, necessary to invent some method by which the Sudan should be, at one and the same time, Egyptian to such an extent as to satisfy equitable and political exigencies, and yet sufficiently British to prevent the administration of the country from being hampered by the international burr which necessarily hang on to the skirts of Egyptian political existence. It was manifest that these conflicting acquirements could not be satisfied without the creation of some hybrid form of government, hitherto unknown to international jurisprudence. " (Modern Egypt II pp. 114-115).

وقد كانت هذه الاتفاقية مثارا للعجب والدهشة في الأوساط الدولية ، وموضعا لاحتجاج الدولة العثمانية . وفي هذا المعنى يقول اللورد كرومر : "عند ما نشرت هذه الاتفاقية استرعت النظر كثيرا بطبيعة الحال ، وقد دهش الدبلوماسيون الذين يتعلقون بالأوضاع المألوفة ، ومن المحتمل أن يكونوا قد انزعجوا قليلا ، عند ما شهدوا خلق نظام سياسي لم يكن معروفا من قبل في القانون الأوروبي . وقد قال لي أحد زملائي الأجانب إنه يفهم أن أقلية يكون بريطانيا أو يكون عثمانيا ، ولكنه لا يستطيع أن يفهم نظام السودان ، فهو لا هذا ولا ذلك . فاجبت بأن النظام السياسي للسودان هو هذا الذي تقرره اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولست بمستطيع أن أتقدم بتعريف أدق تحليلا وأكثر إيضاحا . . . . وإذا كان صحيحا أن السلطان قد هس ببعض كلمات من الاحتجاج غير المجدي ، فإننا لم نواجه معارضة جدية من أي مقام "

"When this agreement was published, it naturally attracted much attention. Diplomats, who were wedded to conventionalities, were puzzled, and perhaps slightly shocked at the erection of a political status hitherto unknown to the law of Europe. One of my foreign colleagues pointed out to me that he understood what British territory meant as also what Ottoman territory meant, but that he could not understand the status of the Sudan, which was neither

one nor the other. I replied that the political status of the Sudan was such as was laid down in the Agreement of January 10, 1899, and that I could give no more precise or epigrammatic definition... It is true that the Sultan murmured some few words of ineffectual protest, but no serious opposition was encountered from any quarter." (Modern Egypt II p. 117).

وحتى هذا النظام الادارى الموقوت الذى تقيمه اتفاقية  
سنة ١٨٩٩ يجب أن يلاحظ في شأنه الأمور الآتية :

(١) ليس في نصوص الاتفاقية ما يجتم أن يكون الحاكم  
للسودان انجليزيا ، كما أنه ليس في نصوصها ما يجتم أن يكون  
مصريا . وما ورد في هذا الشأن هو وجوب اتفاق مصر  
وانجلترا على الشخص الذى يعين حاكما عاما . فاذا لم تقبل  
انجلترا إلا أن يكون انجليزيا أمكن لمصر أن تمتنع عن تعيينه .  
وإذا أبت مصر ألا أن تعين مصريا أمكن لانجلترا أن تمتنع  
عن ترشيحه . لذلك لا يكون هناك مناص من أن تصطلح  
الحكومتان على ضرب من التناوب .

(٢) القوانين التى يصدرها الحاكم العام لا بد فيها من موافقة  
مصر وانجلترا ، وهى مقصورة على الأمور الادارية العادية  
وستأتى الاشارة الى ذلك .

(٣) المفهوم من نصوص الاتفاقية أن تشترك مصر وإنجلترا  
اشتركا فعليا في إدارة السودان لا أن تستأثر إنجلترا وحدها  
بالإدارة وأن يقتصر اشتراك مصر على أن يكون رمزيا .

(٤) لم يرد في الاتفاقية نص واحد على وجود جنود  
بريطانيين في السودان ، فبكون وجودهم منذ سنة ١٨٩٨  
إلى سنة ١٩١٤ لا سند له من قانون أو معاهدة . وليس الجنود  
البريطانيون المرابطون في السودان أحق في البقاء من الجنود  
البريطانيين المرابطين في مصر .

وبما خص الآن وضع السودان بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩  
فيما يأتي :

(١) بقي السودان تحت السيادة العثمانية .

(٢) بقي السودان جزءا لا يتفصل عن مصر ، وذلك من  
الناحية الدولية .

(٣) أما من الناحيتين الدستورية والإدارية فقد انفصل  
السودان عن مصر بمقتضى هذا النظام المؤقت الذي أقامته  
اتفاقية سنة ١٨٩٩ لتأروف خاصة سبقت الإشارة إليها .

٤ - السودان منذ اتفاقيتي سنة ١٨٩٩

الى معاهدة سنة ١٩٣٦

طبقت اتفاقية سنة ١٨٩٩ تطبيقا فيه كثير من التعريف  
لحقوق مصر . ومع أن هلمه الاتفاقية لاتقيم وزنا كبيرا لهذه  
الحقوق ، فان انجلترا لم تلبث أن انتقضت من حقوق مصر  
التي تقرها الاتفاقية نفسها . بل أنه لم يمض على توقيع الاتفاقية  
أكثر من أربع سنوات حتى عملت انجلترا ، دون أن تشرك  
بمها مصر ، إلى توقيع اتراق مع الحبشة خاص بحدود السودان  
وذلك في سنة ١٩٠٢ ، ثم أخذت انجلترا تزيد في اعتدائها  
على حقوق مصر يوما بعد يوم . وتعاقبت أعمال الاعتداء  
حتى تفافت في أحداث سنة ١٩٢٤ .

ومنذ سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩١٢ كانت القوانين التي  
يصدرها الحاكم العام لا تصدر إلا بموافقة الحكومة المصرية  
وذلك طبقا لنصوص الاتفاقية .

ومنذ سنة ١٩١٢ جعل الحاكم العام يصدر القوانين دون  
أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية ، بل دون إخطارها  
في بعض الأحوال .

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا الحماية على مصر وامتدت الحماية الى السودان تبعا لمصر . وقد تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسودان اعتبارا من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك في معاهدة لوزان المبرمة في سنة ١٩٢٢ . وقد جاء في المادة ١٧ من هذه المعاهدة ما يأتي : "يعتبر تنازل تركيا عن جميع حقوقها في مصر والسودان محدثا لأثره ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ " .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت إنجلترا إلغاء الحماية فزالت عن مصر والسودان في وقت واحد . ولكن إنجلترا احتفظت باتفاقية سنة ١٨٩٩ في السودان .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سلم المندوب السامي رئيس الحكومة المصرية "عقب مقتل السردار" بلاغا طلب فيه أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان . وأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة . ولما رفضت الحكومة المصرية تنفيذ هذه المطالب الجائرة نفذتها الحكومة الانجليزية قسرا وقهرا . ثم عقدت اتفاقية مياه النيل المعروفة في سنة ١٩٢٩ .

ونرى من كل ذلك ، ومن السياسة المرسومة التي ينفذها الحاكم العام للسودان وهي السياسة البريطانية التي ترمى الى فصله عن مصر ، أن إنجلترا قد أخلت باتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها ، وأن هذه الاتفاقية ، فوق أنها لا تضع إلا نظاما إداريا موقوتا لظروف زالت فيجب أن يزول بزوالها ، يصح أن تطالب مصر بفسخها لهذه المخالفات الخطيرة التي ارتكبتها إنجلترا ولا تزال ترتكبها حتى الآن .

ونأخذ الآن وضع السودان قبل معاهدة سنة ١٩٢٢ فيما يأتي :

( ١ ) زالت عن السودان السيادة العثمانية .

( ٢ ) بقي السودان جزءا لا ينفصل عن مصر ، وذلك من الناحية الدولية .

( ٣ ) أما من الناحيتين الدستورية والإدارية فقد بقي السودان منفصلا عن مصر بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وقد أرادت مصر في سنة ١٩٢٣ ، أن تضمن دستورها نصا يقتضي بأن صاحب العرش يكون ملك مصر والسودان ، ففرضت إنجلترا على مصر ألا تضع هذا النص ، وصدر الدستور خاليا منه .

## ٥ - السودان ومعاهدة سنة ١٩٣٦

المفاوضات السابقة على معاهدة سنة ١٩٣٦ :

موقف إنجلترا من السودان في العمل يناقض موقفها منه في القول ، فهي قد تدرجت في العمل ، بسلسلة من الاعتداءات سبقت الإشارة إليها ، الى انكار حقوق مصر تدريجيا ومعارضتها بأعمال ترى الى فصل السودان عن مصر . أما في القول فان من يتبع المراحل التي مرت بها مفاوضاتنا المتعاقبة ، يتبين أن الإنجاز قد تدرجوا فيها تدرجا عكسيا في دعواهم بالنسبة إلى السودان ، نخفضوا من هذه الدعوى في كل مرحلة عن المرحلة التي تسبقها . ويمكن أن نقرر بوجه عام أنهم في المرحلة الأولى تمسكوا بفصل السودان عن مصر وانكار أن هناك أية علاقة بين البلدين إلا ما لمصر من مصالح مادية في ماء النيل . ثم اعترفوا في المرحلة الثانية بأن لمصر حق السيادة على السودان ولكنه حق مشترك ما بين مصر وإنجلترا . وفي المرحلة الثالثة اقتصرنا على التمسك باتفاقية سنة ١٨٩٩ وسكتوا عن حق السيادة أو جعلوه أمرا محتفظا به . وانهتوا في المفاوضات الأخيرة بأن اعترفوا بالتاج المشترك لمصر والسودان . وننقل عن الوثائق الرسمية ما يبين ذلك بجلاء .

ففي المرحلة الأولى التي بدأت بمشروع ملر سنة ١٩٢٠ انتهت بمفاوضات المغفور له سعد زغلول باشا مع المستر ماكدونالد نرى بوضوح أن انجلترا تمسك بأنها هي صاحبة الشأن الأول في السودان ؛ وبأنه لا توجد بين السودان ومصر علاقة في غير ماء النيل .

ولكن انجلترا في المرحلة الثانية خفضت من دعواها هذه ، فأعترفت أن لمصر حق السيادة على السودان وإن كانت هذه السيادة حقا مشتركا بينها وبين مصر . وقد ورد هذا صراحة في مشروع تشمبرلان الذي قدمه للمغفور له ثروت باشا ، إذ جاء فيه ما يأتي : " تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجرى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان " .

وفي المرحلة الثالثة عدلت انجلترا عن ذكر السيادة المشتركة ، وتركت السيادة على السودان أمرا مسكوتا عنه أو محفوظا به ، وهذا ما وقع في مفاوضات المغفور له محمد محمود باشا ، وفي مفاوضات النحاس باشا الأولى . ثم في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وفي المرحلة الرابعة جاء في بروتوكول السودان ما يأتي : " إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، ستكون أهدافها الأساسية الخ الخ " .

وهذا التناقض ما بين القول والعمل يدل على أن الانجليز ، عند ما يجابهون بالحقائق ، يضطرون إلى الاعتراف بها شيئاً فشيئاً ، ولكن في القول لا في العمل . وقد رأينا أنهم في العمل قد جعلوا سياستهم التدرج في فصل السودان عن مصر .

نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان :

نصت المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ على ما يأتي :

(١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقتين المذكورتين . ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقتين — والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين — وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

(٢) وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا تتوفر لها سودانيون .

( ٣ ) يكون جنود بريطانيون و جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

( ٤ ) تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

( ٥ ) لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

( ٦ ) اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

التحليل القانوني لهذه النصوص :

هذه هي نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان . ونميز الآن في هذه النصوص بين ما هو قاطع في أن هذه المعاهدة لم تعرض إلا لنظام إداري موقوت دون مساس بوحدة مصر والسودان ، وبين ما ينطوى على لبس في ذلك فننظر في معناه المحتمل .

يقطع في أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعرض إلا لنظام إدارى موقوت دون مساس بوحدة مصر والسودان من الناحية الدولية النصوص الآتية :

( ١ ) ” مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ “  
هذا ما جاء في صدر المادة ١١ من المعاهدة ، وهو قاطع في أن اتفاقتي سنة ١٨٩٩ قابلتان للتعديل ، وأن تعديلهما موكول إلى اتفاق يعقد في المستقبل . فالنظام القائم على هاتين الاتفاقتين هو إذن نظام موقوت نظر الطرفان منذ سنة ١٩٣٦ إلى احتمال تعديله .

( ٢ ) ” قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقتين “ . وهذا النص قاطع في أن النظام القائم على هاتين الاتفاقتين إنما هو نظام إدارى ، وإن الحاكم العام يباشر سلطاته الإدارية نائبا عن مصر وإنجلترا .  
وهناك نصوص تحتاج إلى شيء من الإمعان في النظر ، فتلخصها فيما يأتي :

( ١ ) ” والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانين “ .

أما أن الغاية الأولى من إدارة السودان ، ومن إدارة أى بلد آخر ، يجب أن تكون رفاهية أهل هذا البلد ، فذلك أمر لا شك فيه ، وما كانت هناك حاجة للنص عليه . فهل يشتم من هذا النص أن المراد به هو أن يشار إلى أن السودان بلد محكوم تديره مصر وبريطانيا إدارة الغاية منها رفاهية هذا الشعب المحكوم؟ لا نرى أن العبارة تحمل هذا المعنى . وكل ما يمكن أن يستخلص منها هو أن مصر - وقد اضطرت أن تفصل عنها جزءا من أراضيها فصلا إداريا محضا ، واضطرت أن تشارك معها إنجلترا في الإدارة - قد اعترفت بما يترتب على هذا الفصل الإداري من وجوب أن يتميز السودان عن مصر تمييزا إداريا . فيصح عندئذ أن يكون السودانيون ورفاهيتهم محلا للنص :

( ٢ ) " وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان " .

وهذا النص يحتمل أحد تفسيرين : التفسير الأول هو أن النظام القائم على هذه النصوص إنما هو نظام إداري محض ، ولا علاقة له بالسيادة على السودان ، التي هي أمر خاص بمصر وحدها ، لا تشارك معها فيه إنجلترا كما اشتركت في حق الإدارة . والتفسير الثاني هو أن مصر وإنجلترا لم تتفقا على شيء في مسألة السيادة ، وكل ما اتفقا عليه هو مسألة الإدارة . ومصر

على هذا التفسير الثاني تبقى محنفة بوجهة نظرها من أن السودان جزء لا يتصل عنها ولو لم تعترف لها إجماعاً بذلك . على أن التفسير الأول هو الأقرب لفهوم النص . ومهما يكن من أمر فإن التفسير الثاني نفسه لا يتضمن أى اعتراف من مصر بأنها تزلت من وجهة نظرها من أن السودان جزء لا يتصل عنها .

( ٣ ) فى المعاهدة سلسلة من النصوص تميز بين الموظفين السودانين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود السودانين والمصريين والبريطانيين ، وتكلم عن هجرة المصريين إلى السودان . وعن إقامة الرعايا المصريين والبريطانيين فى السودان . وهذه النصوص كلها تحمل على أن فصل السودان فصلاً إدارياً سترخ أن يكون هناك سودانيون من الناحية الإدارية المحضه ، وأن يكون هناك سودان أيضاً من هذه الناحية وحدها ، فأمكن التمييز بين السودانى والمصرى والبريطانى فى الموظفين وفى الجنود ، وأمكن الكلام عن هجرة المصريين إلى السودان وإنها خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، والكلام عن عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين فى السودان فى شؤون التجارة والمهاجرة والملكية ما دامت هذه الرعايا تنتمى إلى الدولتين اللتين تتولىان الإدارة .

( ٤ ) وهناك الملحق الذى يورد الأحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات الدولية على السودان . وتقضى هذه الأحكام بأن سريان هذه الاتفاقات يكون بعمل مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد يوهم النص أن هذا العمل المشترك هو من أعمال السيادة ، فتكون إنجلترا مشتركة فيها . ولكن المتأمل فى النص يرى أن الاتفاقات التى يعنىها هى اتفاقات "ذات صفة فنية أو إنسانية" كما يقول النص ذاته ، فجعل مثل هذه الاتفاقات تسرى على السودان إنما هو أقرب إلى أعمال لإدارة منه إلى أعمال السيادة ، ويكون من الطبيعى أن تشارك فيه مصر وإنجلترا .

يتبين من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ إذا كانت قد أقرت اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد أقرتها كما هى دون أن تزيد فى قوتها شيئاً ، بل هى قد جعلت تعديلها أمراً محتملاً . ويترتب على ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تغير من الوضع القانونى للسودان عما كان عليه قبل ثورة المهدي ، فلا يزال السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر من الناحية الدولية ، أما من الناحيتين الدستورية والإدارية فقد تقدم القول إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ فصلت السودان عن مصر ، ولكن هذه الاتفاقية كما قدمنا إنما تضع نظاماً إدارياً موقوتاً قام لظروف خاصة ، ويجب أن يزول بزوال هذه الظروف .

وجود الجنود البريطانية في السودان :

بقيت مسألة أخيرة ، وهي مسألة وجود جنود بريطانيين في السودان ، وقد نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فكيف يفسر وجود هذه الجنود ؟ النص يقول إنها جنود تشارك مع جنود مصريين وجنود سودانيين تحت إمرة الحاكم العام للدفاع عن السودان . ولما كان السودان جزءا لا ينفصل عن مصر ، فإن وجود هذه الجنود البريطانيين في السودان يقوم على نفس الأساس الذي يقوم عليه وجود جنود بريطانيين في مصر نفسها . وكما أن إنجلترا احتاجت الى نص في معاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل منه سنداً قانونياً لبقاء الجنود البريطانية في مصر ، فقد احتاجت الى نص آخر في نفس المعاهدة يجعل منه سنداً قانونياً لبقاء الجنود البريطانية في السودان . ويترتب على ذلك أن وجود الجنود البريطانية في السودان حكاه هو حكم وجود الجنود البريطانية في مصر : جنود أجنبية مرابطة في بلد للدفاع عن هذا البلد .

ولا يجوز أن يقال أن وجود الجنود البريطانية في السودان مستمد من اشتراك إنجلترا في الإدارة ، لأن الاشتراك في الإدارة لا يترتب عليه أن يكون لبريطانيا جنود في السودان . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إيراد نص خاص على وجود

الجنود البريطانية في السودان ، ولم يكن ممكنا الاستغناء عن هذا النص بالنص العام المتعلق بالإدارة . وغني عن البيان أن وجود الجنود المصرية في السودان مستمد من أن السودان جزء لا يتفصل عن مصر ، فالجنود المصرية المرابطة في السودان ترابط إذن في أرضها لا في أرض أجنبية . والنص على وجود هذه الجنود في المعاهدة لا يفيد معنى جديدا إلا في جعلها تحت إمرة الحاكم العام .

ويترتب على ما تقدم أن حق اشتراك إنجلترا في إدارة السودان ، إذا سلم جدلا ببقائه ، فإنه لا يلتزم مرابطة الجنود البريطانية في السودان .